حقوق الانسان

بين المثالية والواقع

للأستاذ الياس يعقوب

في الظاهر، ترجع شرعة حقوق الانسان إلى الحريات الاربع التي أعلنها الرئيس روزفلت، وفي الباطن تعبير عن توق الانسان إلى الحرية والعدل الحق بعد أن أصابه في الماضي البعيد والقريب، وما لا يزال يصيبه في الحاضر من مسخ وإذلال وصفاد. وهي في محتوياتها تزخر بالوعود التي يتقاصر عنها الخيال. ومن الوجهة النظرية، لأن الاعلان ما برح توصية ووسيلة للدعاية، قد أحرز الانسان المتألم المضطهد، المحروم، أعظم نصر على الانسان المتلذذ، المستبد المنحرم، بعد أعظم صبر على المكاره والمساوىء.

إن هذه الشرعة قد انبثقت عن الحرب العالمية الثانية. فلم تكد الحرب تنتهي، ويعود الجنود من الميادين والبحار والجو إلى البيوت والحقول والمعامل والمخازن والمعاهد، حتى خطر لفئة كبيرة من المفكرين ورجال السياسة في الدول التي أحرزت النصر فكرة الدفاع عن مبدإ الحرب وتبرير نشوبها: إنها لم تنشب للقتل والتدمير وزرع البغضاء بين الشعوب لتسميم العلاقات، أو صرف الأذهان عن المساوىء، بل هي ثورة عالمية عنيفة على المفاهيم الفاسدة التي أزرت بالانسان، واحتقرته، وأذلته. ولا بدّ من أن تتمخض هذه الثورة عن تطورات جديدة تحفر مجاري عميقة في صيرورة الانسانية.

في عصر تتنافس الأمم وتتصارع تثبت بالتجربة بعد الاختبار أن الانسان أغنى ما في الدنيا. فالثروات الطبيعية على كثرتها وتنوعها، والأسلحة الحديثة على ضخامتها وقدرتها على الفتك والتدمير، لا تغني عن ايديولوجية ذات نظرة خاصة إلى الوجود والحياة يعتنقها الانسان ويصارع في سبيلها. ومتى آمن الانسان أن هذه المبادىء يمكن أن تكون السبيل الذي يؤدي إلى السعادة والهناء يشحذ همته ويعد نفسه للدفاع عنها حتى الرمق الأخير. وفي حمى الحرب العقائدية التي تعتصر العالم اليوم يصح الاعتماد على مبادىء

هذه الشرعة ، واتخاذها عدة للجدل والدعاية ، ووسيلة لاحباط خطط العدو .

ليس الاعلان الحاضر أول وثيقة لحقوق الانسان فهو لم ينفك عن السعي والصراع في سبيل نوال هذه الحقوق . والتاريخ يسجل محاولات كثيرة قام بها أنبياء وفلاسفة ورجال حكم ومفكرون . فلم يبخلوا براحتهم ودمائهم لكي يخففوا عن كاهل الشعب وطأة الطغيان والفقر والجهل والتعصب . وإننا لا نقيس أعمالهم بمقياس الفشل والنجاح بل بمقياس الخير الذين حاولوا ادخاله إلى مجتمعاتهم . وإذا قيس هذا البيان بالبيانات الأخرى التي تقدمته ظهر أنه فريد في نوعه . فالبيانات السابقة من العهد الأعظم ١٢١٥ ، إلى الـ Habeas Corpus ١٦٧٩ ، إلى وثيقة الاستقلال الاميركي ١٧٧٦ ، إلى اعلان حقوق الانسان والمواطن ١٧٨٩ تلتقي عند نقطة واحدة هي انها جاءت تعبيراً عن ضمير أمة في مرحلة من مراحل حياتها . وتتفق في طلب الحرية والمساواة ورفض الاستبداد والاستعباد والامتيازات . اننا نستخف اليوم بكثير من محتويات هذه الوثائق ، لكن في عودة الفكر بضعة قرون إلى الوراء ما يقنعنا أن هذه الحقوق ، والحريات الأولية البديهية في نظرنا ، كانت أكثر الآراء تطرفاً وشذوذاً واغراقاً في الثورة أيها أكثر تطرفاً : أن تقول : للانسان حق الحياة وحق العمل ، وحق العلم ، أو أن تقول : إن الشعب مصدر السلطات وليس الله ، والملك لا يحكم بموجب الحق الالهي ، وليس مطلقاً مستبداً في أحكامه ، بل انه مسؤول عن أعماله ؟ ! أما براءة حقوق الانسان ١٩٤٨ فقد اشتركت في وضعها دول كثيرة ، ووافقت عليها ثمان وأربعون دولة . ومع ذلك فانها بعيدة عن أن تكون التعبير الصادق عن الضمير العالمي ، وعن التيارات الفكرية التي لم تساعدها الظروف والملابسات على الظهور . وإن الدول التي منيت بالهزيمة في الحرب الأخيرة لم تشترك في وضع ومناقشة وإقرار هذه الوثيقة . ومرد ذلك إلى أن هذه الدول تعتبر الخطأ لا الصواب ، والباطل لا الحق . ولو غربلت هذه الأقوال لرأيت أن الهزيمة علة هذا البلاء ، وهي التي جعلتها مسؤولة من كافة الشرور والمآثم التي صاحبت هذه الحرب . لهذه الأسباب أفضيت وجهة نظرها . هل تكون هذه الوثيقة الأعلان الأخير في سلسلة تطور الحقوق والحريات ؟ وهل القيم التي تتضمنها صحيحة ونهائية في سلم القيم ؟ وهل تخلى أمة إذا ارتضت بعضها ورفضت البعض الآخر ؟ من هو المسؤول عن تنفيذ هذه المبادىء أو مخالفتها ؟ هل تكره الأمم على الأخذ بها أو انها تظل لها حريتها ؟ من يعاقب الدول الغوية التي تخرق حرمة هذه المبادىء ؟ ومن يدين الحكومات التي تعامل شعوبها معاملة مضادة لنصوص هذه البراءة وروحها ؟ .

إن هذه الوثيقة ستدخل في التاريخ كما دخل سواها من قبل . لأنها ليست إلا محاولة للتوفيق بين حاجات جديدة ناشئة بفعل التطور وطرائف شريفة للسلوك إلى هذه الغايات . وبتعبير آخر هي الجهاد للانسجام بين الغاية والوسيلة . وهذه المبادىء التي تضمنها الميثاق تحدد مرحلة لطور بمها الانسان في نظرته الاجتماعية والحقوقية والاقتصادية والثقافية . وبما أن تطور الانسان لا يمكن أن يقف عند حد ، ولا يمكن التنبؤ عن اتجاهه وتحديد مداه ، لهذا ليس من الصواب والحكمة أن نعلن إكتفاء الانسان من الحقوق والحريات الأساسية . وإذا ما أعلن واضعو الميثاق انها نهائية فقد حكموا عليها بالتحجر وعلى الانسان بالعقم .

فاذا طمح واضعو الميثاق ليصبح عالمياً رغم تعدد الحقائق بتعدد المجتمعات،لم يكن هناك مانع يحول دون ذلك.لان جميع الرسالات من دينية وغيرها،توخت نفس الهدف ؛ لكنهاعجزت عن شمول العالم رغم الزمن والجهد.ولم تبث أن تفرعت إلى مذاهب ونظريات جديدة متأثرة بعوامل مختلفة . ذلك لأن الفكر البشري عاجز عن الاحاطة التامة بالمعرفة النهائية والاهتداء إلى فلسفة كلية للوجود تصدق في كل زمان ومكان . إن كل ايديولوجية يجب أن تتطور لتفي بحاجة المجتمع . إن الانسان لا يستطيع ارتداء الثياب الجميلة المزركشة التي لبسها وهو طفل ، عندما يبلغ سن الشباب في مثل هذه السن ينظر إلى هذه الثياب الصغيرة الجميلة وليس في نفسه حنين للعودة إليها . بل يفكر بالناموس الذي قضى عليه أن ينتقل هذه النقلة العظيمة ، والايديولوجية بتفاعلها مع الانسان المتطور تنمو وتتهذب وتتسامى لتصبح الأساس الصالح للحياة الجديدة المرتقية .

إن اعلاناً واحداً أو نهائياً لحقوق الانسان لا يتجاوب مع نزعات ونظرات سائر الناس بسبب تعدد المواطن وتفاوت مراحل التطور . وإلى جانب هاتين العقبتين تقوم عقبات أخرى تتمثل في المدارس الفكرية المختلفة ، والمذاهب الفلسفية ، أو العلمية ، أو الاجتماعية ، التي تعطي تفسيرات شتى لمنشأ حقوق الانسان ومرتكزاتها الفلسفية . هناك من يقول إن للانسان حقوقاً خاصة به بسبب كونه انساناً فقط . وهي سابقة المجتمع وفوقه وهذه الحقوق لا يمكن أن تعطل لأنها منحت من فوق ، من لدن قدرة فوق طبيعية . والقيم ، من حق وخير وعدل وصحة وجمال ، انها مطلقة ، تجريدية ، كائنة بحد ذاتها . بينما يرى فريق آخر أن القيم ليست مطلقة ولا تجريدية ، انما هي اجتماعية . إنها من خصائص ومميزات الانسان ولا يمكن أن تكون منفصلة عنه . والانسان لا يمكن أن يحب أو يحقق ذاته إلا في المجتمع ، لهذا فانها لا يمكن أن توجد الا في صميم المجتمع .

ما معنى الهيبة والحرية والخير في نظر الانسان الذي نفر من الناس واستوطن رأس جبل ؟ وما فائدة هذه القيم بالنسبة لمن انقلب إلى العزلة المطلقة ؟ هل ينفع السلاح إذا انتفى وجود الخطر ؟ وما قيمة المال إذا لم تكن ثم طريقة للشراء ؟ إن هذه القيم لا تتجلى إلاّ عندما يتصل الانسان بالانسان، أي عندما يضمه مجتمع . وبما أنها اجتماعية ، فانها تدخل ضمن حياة الانسان المتطورة .

كل شرعة ، وكل مبادىء لا توجد إلاّ لازالة العقبات والمساوىء التي تعرقل التقدم وتمنع تحقيق الخير الأعظم . وإن أثر اعلان حقوق الانسان مرهون بالوسائل الناجعة التي يصح الاعتماد عليها قصد صيانة هذه الحقوق من كل عبث واعتداء وتعطيل . إن هذه الحقوق لا تنتصر في بلاد ـ كل بلاد ـ مالم تكفلها قوة تضمن سيطرتها ودوامها ، وتدعمها حرية تأخذ بها وتذود عنها . فهذه الحقوق تبقى نظرية ، أو أمنية عزيزة المنال ، في البلدان التي تفتقر إلى الحرية وتشقى في ظل النظم الاستبدادية . وإن اعلان هذه الحقوق كمثل عليا مشتركة بين سائر الناس ، يختلف عن الاعتراف بها انها حق أصيل تمارسه الشعوب الضعيفة دون عائق في الداخل أو في الخارج . إن هذه المبادىء تتضاءل قيمتها في نظر الناس ، وتنعدم الثقة بها ما لم تدخل مرحلة التنفيذ وتصبح جزءاً من واقع الأمم وحياتها . فليست العبرة في تنوعها ، والآمال العظيمة التي تحيي بها ، بل في الواقع الجميل الذي يمكنها أن تخلقه ، وفي المزاوجة التامة بين المبدإ والعمل ، بين المثالية والواقع . ويدرك الفلاسفة والحقوقيون ، فضلاً عن رجال السياسة ، إن هذه البيانات التي تعلن حقوق الانسان ، والمماحكات البيزنطية التي ترمي إلى تعريف الحق الطبيعي ، وتحديد معنى الديمقراطية ، قد فقدت كل أثر لها ، ولم تعد تجد من يؤمن بها ايماناً صحيحاً من الجذر ، ويصدق نية الذين يتحمسون لها . انها ليست إلاّ صيغاً فارغة فقدت المعنى والروح

يعلن البيان « إن الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق » ، لكنهم لا يكادون يبصرون النور حتى تهب عليهم رياح الاستعمار ويكبلهم سلاسل العبودية ، ويفقدون كل أثر للمساواة في الحقوق والكرامة بسبب الجنس ، أو الدين ، أو اللون ، أو الرأي . والشعوب الضعيفة الموضوعة تحت الوصاية أو الحماية ، وما إلى ذلك من الأشكال ، والتي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، لا يحق لها أن تفكر مثلما تشاء ، وتنهج حسبما تشاء . إن الدول الضعيفة من الناحية العسكرية ليست حرة أن تهمل إلى أجل مواردها

الطبيعية ، أو تستغلها لحسابها بوسائلها الخاصة . والموقع الجغرافي الذي تشغله يجعلها في طريق الغزاة ، وبين أشداق الخطر ، فلا بد لها من حماية تصد عنها العدوان . ومن أبسط الحقوق أن يعترف للشعوب بحقها في الأمن والاطمئنان ، لكنها لا تنفك تتعرض لألوان من الذعر والرعب . إن الشعوب الضعيفة ، التواقة إلى الحرية ، المتعطشة إلى الحياة السعيدة ، لا تطلب من الدول القوية المنتصرة إلا الكف عن المضايقات ووفاء العهود ، واحترام الكيانات القومية على نحو ما يفرض علينا أن نحترم الشخصية الانسانية . وهذه الشعوب تنشد إتاحة الفرصة للانكباب . على معالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كي تستطيع المساهمة في بناء الحضارة ، وكي تتمكن من تحقيق الأفضل والأكمل في حياة مواطنيها . إذا كان هذا البيان يعني أن مشكلة حقوق الانسان خرجت من النطاق القومي الخاص ، لتدخل في صميم القضايا المشتركة بين أمم العالم ، وإن السلام لا يستتب في العالم ما دامت حقوق الانسان عرضة للامتهان ، فليس ما يبرر حق تدخل الشعوب القوية في شؤون البلدان الضعيفة ، في سياستها أو اقتصادياتها، وتبديد ثرواتها ، وتخريب نفسياتها .

لكل عصر ميزة بارزة تميزه عن العصور التي تقدمته والتي سوف تأتي . يرى البعض أن الحروب الكونية التي تشق بها بين فترة وأخرى أبرز حوادث هذا العصر . كما أن البعض الآخر يرى أن هذا العصر يمتاز بكثرة اختراعاته واكتشافاته وأهمها القنبلة الجهرفردية (الذرية) . إن الحروب سلسلة لا تنقطع بل تبقى متصلة . كما أن الاختراعات آخذة برقاب بعضها . انني أرى أن أعظم الأحداث في هذا العصر هو ظهور الاعلان العالمي لحقوق الانسان . إنه الثمرة التي تمخضت عنها أدمغة نخبة طيبة آلمها الجهل لحقوق الانسان ، والازدراء بهذه الحقوق ، مما سبب ولا يزال يسبب الاضطهاد والحروب والخراب ، ويهدد المدنية بالزوال . إن العلاقات بين الشعوب لا تقوم على أساس القوة والسيطرة بل أن القانون هو الذي ينسق العلاقات . وأن هذا العالم المتباغض المتفكك لا تعود إليه الوحدة والألفة مالم تقر روابط المودة بين أممه وشعوبه . إن هذا الاعلان ينظر الى العالم فيراه واحداً رغم تباينه . وبما أن هذا العالم واحد فيجب أن تتاح الفرصة لجميع سكانه بلا استثناء لسبب ما أن يتمتعوا بحصنات مدنيته على السواء ، ويتنعموا بالرقي الاجتماعي ويرغد العيش تحت ظل الحرية .